العَلَمُ (١)

اسمٌ يُعيِّنُ المُسمَّى مُطلقًا علَمُهْ : كجعفرٍ ، وخرنقًا (٢)

= وقال ابن برى يرد على الجوهرى: «وهم الجوهرى فى قوله: إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس، وجعل النون مخصوصًا بالفعل لا غير، وليس كذلك، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون فى فعل أو حرف، كقولك فى من وعن إذا أضفتهما لنفسك: منى وعنى؛ فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك فى قد وقط، وتقول: قدنى وقطنى؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها، وكذلك زادوها فى ليت، فقالوا: ليتنى، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا فى ضرب: ضربنى، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا فى اضرب: اضربنى، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها» اهـ.

ولابن هشام هنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى مغنى اللبيب، وقد عنينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضة على شرح الأشمونى فارجع إليها هناك إن شئت، (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة، وهو رابع تلك الأبيات).

هذا، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم. واعلم أن الأصل فى الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقونى»، وفى قول الشاعر:

ولَيْسَ المُوافِينى لِيُرْفِدَ خائِبًا ... فَإِنَّ لَهُ أَضْعافَ ما كانَ أَمَّلا

وفى قول الآخر:

ألا فتًى مِنْ بَنى ذُبْيانَ يَحْمِلُنى ... ولَيْسَ حامِلُنى إلاَّ ابْنُ حَمّالِ

وفى قول الآخر:

ولَيْسَ بِمُغْنِيَنى وفى النّاسِ مُمْتَعٌ ... صَدِيقٌ إذا أَغْنَى عَلَىَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله ﷺ: «غير الدجال أخوفنى عليكم» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب.

(١) لفظ «العلم» فى اللغة مشترك لفظى بين عدة معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] أى كالجبال، وقالت الخنساء ترثى أخاها صخرًا:

وإنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُداةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فى رَأْسِهِ نارُ

ومنها الراية التى تُجعل شعارًا للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ، ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

(٢) «اسم» مبتدأ، «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم، «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لاسم. =

وقَرَن ، وعَدَن ، ولاحِق ، وشَذْقَم ، وهَيْلة ، وواشِق[1]

* **العلم هو** : الاسم الذى يُعَيِّن مُسَمَّاهُ مُطْلقًا ؛ أى : بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة .

فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و« يُعَيِّن مُسَمَّاه » : فصل أخرج النكرة ، و« بلا قيدٍ » أخرج بقية المعارف ، كالمضمر فإنه يعين مسماه بقيد التكلم ك « أنا » أو الخطاب ك « أنت » أو الغيبة ك « هو » .

* ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسىّ وغيرهم تنبيهًا على أن : مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخِرنِق : اسم امرأة من شعراء العرب ، وهى أخت طَرَفة بن العبد لأمه ، وقَرَن : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان ، ولاحِق : اسم فرس ، وشَذْقَم : اسم جمل ، وهَيْلة : اسم شاة ، وواشق : اسم كلب .

واسمًا أتى . وكنيةً . ولقبًا واخرن ذا إن سواه صحبا[3]

* **ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام** : إلى اسم ، وكنية ، ولقب . **والمراد بالاسم هنا**

---

[1] «مطلقًا» حال من الضمير المستتر فى يعين ، «علَمُه» علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون «اسم يعين المسمى» خبرًا مقدمًا ، و«علمه» مبتدأ مؤخرًا ، «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر - إلخ .

[2] «وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر .

[3] لعل الأولى - بل الأصوب - أن يقول : «من شواعر العرب» .

[4] «واسمًا» حال من الضمير المستتر فى أتى ، «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العلم ، «وكنية ، ولقبًا» معطوفان على قوله اسمًا ، «وأخرن» الواو حرف عطف ، أخر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، «ذا» مفعول به لأخر ، وهو اسم إشارة مبنى على السكون فى محل نصب ، «إن» حرف شرط ، «سواه» سوى : مفعول به مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه ، «صحبا» صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب سواه فأخره .

ما ليس بكُنية ولا لقب» كزيدٌ وعمرو ، **وبالكنية** : ما كان فى أوله أبٌ أو أمٌ ، كأبى عبد الله ، وأمّ الخير ، **وباللقب** : ما أشعر بمدحٍ كزين العابدين ، أو ذمٍّ كأنف الناقة .

* وأشار بقوله : «وأخّرنْ ذا . . . إلخ» إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره ، كزيدٌ أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ، فلا تقول : أنف الناقة زيدٌ ، إلا قليلا ، ومنه قوله :

[٢٢] بأنّ ذا الكلب عمرًا خيرهم حسبا

يبطن شريان يغوي حوله الذيبُ

٢٢- البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:

كلُّ امرئٍ بمحال الدهر مكذوبُ وكلُّ من غالب الأيام مغلوبُ

اللغة: «محال الدهر» بكسر الميم، بزنة كتاب- كيده أو مكره، وقيل: قوته وشدته «شريان»- بكسر أوله وسكون ثانيه- موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تُعمل منه القسى، «يعوى حوله الذيب» كناية عن موته، والباء من قولها «بأن» متعلقة بأبلغ فى بيت قبل بيت الشاهد، وهو قولها:

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغهم عنى حديثا، وبعض القول تكذيبُ

الإعراب: «بأن» الباء حرف جر، وأن: حرف توكيد ونصب، «ذا»- بمعنى صاحب- اسم أن، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«الكلب» مضاف إليه، «عمرًا» بدل من ذا، «خيرهم» خبر: صفة لعمرًا، وخير مضاف والضمير مضاف إليه، «حسبا» تمييز، «يبطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف و«شريان» مضاف إليه، «يعوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، «حوله» حول: ظرف متعلق بيعوى، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه، «الذيب» فاعل يعوى، والجملة من يعوى وفاعله فى محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها «يبطن» جارًا ومجرورًا متعلقا بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوى إلخ» فى محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ فى البيت الذى أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها «ذا الكلب عمرًا» حيث قدمت اللقب- وهو قولها «ذا الكلب»- على الاسم- وهو قولها «عمرًا»- والقياس أن يكون الاسم مقدمًا على اللقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت: «بأن عمرًا ذا الكلب».

وإنما وجب فى القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على

* وظاهر كلام المصنف : أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواء ،

* ويدخل تحت قوله : « سِوَاهُ » الاسمُ والكُنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم ؛ فأما مع الكنية فأنت بالخيار[1] بين أن تقدم الكُنْيَةَ على اللقب ، فتقول : أبو عبد الله زَيْنُ العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية فتقول : زين العابدين أبو عبد الله .

* ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : * « وأخرنْ ذا إن سواه صحبا » * :

* وذا اجْعلِ آخرًا إذا اسمًا صحبا * وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا

= يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً لما كان للذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة.

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي :

أنا ابنُ مُزَيقيا عمرو، وجدّي ... أبُوهُ عامرٌ ماءُ السماء

والشاهد في قوله «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرًا اسم، وماء السماء لقب، وقد قدم الاسم وأخر اللقب .

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره- كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصاري- ذكروا أن قول ابن مالك :

وأخرن ذا إن سواه صحبا

موهم لخلاف المراد، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة، لكن قال السيوطي في همعه : إن كان (أي اللقب) مع الكنية فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذي يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه، سواء أكان ما عداه اسمًا أم كنية، وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحًا لبيت المصنف هذا نصه : «وأخرن هذا إن اسمًا صحبا» ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام في أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور، قال ابن هشام : «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله أنف الناقة، وليس كذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

فإنه نصّ في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ، ومفهومه : أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم .

ولو قال : « وأخرن ذا إن سواها صحبا » لما ورد عليه شيء؛ إذ يصير التقدير : وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنهُ قال : وأخر اللقب إذا صحب الاسم .

****

وإن يكونا مفردين فأضف حتما ، وإلا أتبع الذي ردف[1]

● **إذا اجتمع الاسم واللقب؛ فإمّا أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم مركبًا واللقب مفردًا ، أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا .**

● **فإن كانا مفردين** : وجب عند البصريين الإضافة[2] ، نحو : هذا سعيدُ كُرْزٍ ،

---

[1] «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع منصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبنى على السكون في محل رفع، «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى، «فأضف» الفاء واقعة في جواب الشرط، وأضف: فعل أمر مبنى على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، «حتمًا» مفعول مطلق عامله محذوف، «وإلا» الواو عاطفة، إلا: هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فأدغمت النون في اللام؛ وإن حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق: أي وإن لم يكونا مفردين، «أتبع» فعل أمر مبنى على السكون، وحُرّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع، «الذي» اسم موصول مفعول به لأتبع مبنى على السكون في محل نصب، «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الذي، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذي».

وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترنًا بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرز، بإتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بأل والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يُضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟

ورأيتُ سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كُرزٍ ، وأجاز الكوفيون الإتباع؛ فتقول : هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيت سعيدًا كُرْزًا ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ، ووافقهم المصنف على هذا فى غير هذا الكتاب .

* وإن لم يكونا مفردين؛ بأن كانا مركبين؛ نحو : عبد الله أنف الناقة ، أو مركبا ومفردًا؛ نحو : عبد الله كرز؛ وسعيد أنف الناقة - وجب الإتباعُ ، فتُتْبع الثانى الأول فى إعرابه .

* ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزيْدٍ أنفُ الناقة؛ وأنفَ الناقة ، فالرفع : على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنف الناقة ، والنصبُ : على إضمار فعل ، والتقدير : أعنى أنف الناقة؛ فيُقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب ، أو الرفع ، نحو : هذا زَيْدٌ أنفُ الناقةِ، ورأيت زَيْدًا أنفُ الناقة ، ومررت بزَيْدٍ أنفُ الناقة ، وأنفَ الناقة .

ومنه منقول كفضل وأسد ... وذو ارتجال كسعاد ، وأدد[1]

وجملة . وما بمزج ركبا ... ذا إن بغير «وبه» تم أعربا[2]

= الحقيقية التى يُعرَّف فيها المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشرى .

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «منقول» مبتدأ مؤخر، «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كائن كفضل، «وأسد» معطوف على فضل، «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله منقول وذو مضاف و«ارتجال» مضاف إليه، «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد .

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول» فى البيت السابق، «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبنى على السكون فى محل رفع، «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى، «ركبا» ركب: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبنى على السكون فى محل رفع «إن» حرف شرط، «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله «تم» الآتى، وغير مضاف و«وبه» قصد لفظه: مضاف إليه، «تم» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط، «أعرب» فعل ماض مبنى=

وشاع في الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبي قحافة[١]

● ينقسم العلمُ إلى : مُرْتَجَل ، وإلى منقول؛ فالمرتجلُ : هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسُعَادَ وأُدد . والمنقول : ماسبق له استعمال في غير العلمية .

والنقل : إما من صفة كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة كقام زَيْدٌ ، وزَيْدٌ قائمٌ[٢] ، وحكمها : أنها تُحْكَى ، فتقول : جاءني زَيْدٌ قائم ، ورأيت زَيْدٌ قائم ، ومررت بزَيْدٌ قائم ، وهذه من الأعلام المركبة .

● ومنها أيضا : ما رُكِّبَ تركيبَ مزجٍ ، كبَعلبكَّ ، ومَعْدِي كرب ، وسيبويه .

● وذكر المصنف أن المركب تركيب مَزْج : إن ختم بغير « ويه » أعرب .

● ومفهومه : أنه إن ختم بـ « ويه » لا يعرب؛ بل يبنى ، وهو كما ذكره؛ فتقول : جاءني بعلبكَّ ، ورأيت بعلبكَّ ، ومررت ببعلبكَّ؛ فتُعربه إعراب ما لا ينصرف . ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح؛ فتقول : جاءني بعلبكَّ ، ورأيت بعلبكَّ ، ومررت ببعلبكَّ .

● ويجوز أيضا أن يعرب أيضا إعراب المتضايفين؛ فتقول : جاءني حضرَموتٍ ، ورأيت حضرَمَوْتٍ ، ومررت بحضرموتٍ .

= للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ذا، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: هذا أعرب، إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

(١) «وشاع» فعل ماض، «في الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله شاع، «ذو» فاعل شاع، وذو مضاف، و«الإضافة» مضاف إليه، «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه، «وأبي» الواو عاطفة، وأبي: معطوف على عبد، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف و«قحافة» مضاف إليه.

(٢) الذي سُمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سموا «تأبط شرًا» وسموا «شاب قرناها»، ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه:

كذبتُمْ وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصرُ وتحلبُ

وسموا «ذرى حبًا» وبشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية.

وتقول فيما خُتم بويه : جاءني سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه؛ فتبنيه على الكسر . وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو : جاءني سيبويهُ : ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه .

* ومنها : ما ركب تركيب إضافة : كعبد شمسٍ ، وأبي قُحافة ، وهو معرب؛ فتقول : جاءني عبدُ شمسٍ وأبو قُحافة ، ورأيتُ عبد شمسٍ وأبا قحافة ، ومررت بعبد شمسٍ وأبي قُحافة .

* ونبه بالمثالين على : أن الجزء الأول يكون معربًا بالحركات كـ- « عبد » . وبالحروف؛ كـ- « أبي » ، وأن الجزء الثاني يكون منصرفًا ، كـ- « شمسٍ » ، وغير منصرف ، كـ « قحافة » .

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا ، وهو عم[1]
من ذاك : أم عِريط للعقرب، وهكذا ثعالة للثعلب[2]

---

(١) «ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماض، والواو ضمير الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع، «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و«الأجناس» مضاف إليه، «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و«الأشخاص» مضاف إليه، «لفظا» تمييز لمعنى الكاف، أى: مثله من جهة اللفظ، «وهو» ضمير منفصل مبتدأ، «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضيًا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

(٢) «من» حرف جر، «ذاك» ذا: اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بمن، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «أم» مبتدأ مؤخر، وأم مضاف و«عريط» مضاف إليه، «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر، والتقدير: أم عريط كائن من ذاك حال كونه علمًا للعقرب، «وهكذا» الواو عاطفة، وها: حرف تنبيه، والكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «ثعالة» مبتدأ مؤخر، «للثعلب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

ومثله برة للمبرة، كذا فجار علم للفجرة[1]

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس .

فعلم الشخص : له حكمان : **معنوى** : وهو أن يراد به واحدٌ بعينه : كزيدٌ ، وأحمد . **ولفظى** : وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه ، نحو « جاءنى زيدٌ ضاحكا » ومنعُهُ من الصرف مع سبب آخر غير العلمية ، نحو : « هذا أحمدُ » ومنعُ دخول الألف واللام عليه ؛ فلا تقول : « جاء العمرو »[2] .

---

[1] «ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبنى على الضم فى محل جر، «برة» مبتدأ مؤخر، «للمبرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر؛ لأنه فى تقدير مشتق، «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «فجار» مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع، «علم» مبتدأ خبره محذوف، «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله «للفجرة» جارًا ومجرورًا فى محل الوصف لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضًا، فتأمل.

[2] اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقى فى الاسم العلم؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلاً، وفى هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس؛ فتصل به أل، وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلام، وقد جاء ذلك عنهم؛ فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبى النجم العجلى:

بعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها

وقول الأحطل التغلبى:

وقد كان منهم حاجب وابن أمه أبو جندل والزيد زيد المعارك

وفى هذا البيت اقتران العلم بأل، وإضافته.

ومن مجيء العلم مضافًا قولهم: ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء؛ وقال رجل من طيئ:

هلا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان

وقال ربيعة الرقى:

لشتان ما بين اليزيدين فى الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم

وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يا عمر الخير جزيت الجنة اكس بناتى وأمهنة

اقسمت بالله لتفعلنة

والشواهد على ذلك كثيرة وانظر ص ٦٦ [illegible]

وعلم الجنس : كعلم الشخص فى حكمه اللفظى ، فتقول : هذا أسامةُ مقبلًا ، فتمنعه من الصرف ، **وتأتى بالحال** بعده ، ولا تُدخل عليه الألف واللام ، فلا تقول : « هذا الأسامة »[1] .

وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة ، من جهة أنه لا يخصّ واحدًا بعينه ، فكل أسدٍ يصدق عليه « أسامة » ، وكل عقرب يصدق عليه « أم عرَيط » ، وكل ثعلب يصدق عليه « ثعالة »[2] .

وعلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثل بقوله : « برّة للمبرّة ، وفجار للفُجْرة » .

---

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك ثلاثة أخرى :
(الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل ، وثعالة هارب ، كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر .
(الثانى) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمتنع أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقى صحت إضافته على ما علمت فى علم الشخص .
(الثالث) أنه لا يُنعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت فى تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم .

(٢) هاهنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بيانًا قريب الفهم ، وأفرق لك بين كل منها والآخرين ، وهى : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة .
أما **علم الشخص** فهو اللفظ الذى وُضع للذات مع جميع مشخصاتها التى تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات ، نحو محمد وعلى وأبى بكر وأم كلثوم ، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التى تتميز بها هذه الذات : من طول أو قصر ، وبياض أو سمرة ، وعبالة أو نحافة ، وسلامة أو غيرها ، وإذا أطلق فُهم منه هذه الذات الموجودة فى الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره ، وهو يشبه الاسم المقترن بأل التى للعهد فى الدلالة على فرد معين ، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب أل العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة أل ، أما دلالة علم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ ، وهذا يُفهم من قول الناظم :

«اسم يُعين المُسمَّى مطلقا»

وأما **علم الجنس** ، **واسم الجنس** ، **والنكرة** فإن كل واحد منها حقيقة - وهى فى أسامة مثلًا - أسد أيضًا : الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها - ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وُضع للحقيقة بـ